

أثر جودة المراجعة الداخلية في تقويم أداء الاستثمار -دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية

The impact of internal audit quality on investment performance - a field study on a sample of Sudanese banks-

¹النور يوسف عثمان النور، جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا، السودان، noryosfphd@gmail.com
²كمال أحمد يوسف جامعة النيلين ، كلية الدراسات العليا، السودان

تاريخ الاستلام: 2024/08/20 تاريخ القبول: 2024/10/17 تاريخ النشر: 2024/11/22

ملخص:

هدفت الدراسة الى قياس أثر جودة المراجعة الداخلية في تقويم أداء الاستثمار ، وتمثلت مشكلة الدراسة في التحديات التي تواجه المصارف السودانية في تقويم أداء الاستثمار، حيث تتأثر هذه العملية بجودة المراجعة الداخلية التي تعاني من ضعف الاستقلالية والفعالية، ونقص في نظام رقابة الجودة واستراتيجيات تقييم المخاطر، مما يستدعي تحسين نظم المراجعة لتعزيز الأداء الاستثماري. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت استمارة الاستبانة لجمع البيانات من عينة من المصارف السودانية، توصلت الدراسة الى عدت نتائج منها: وجود ارتباط طردي ضعيف بين عوامل جودة المراجعة الداخلية المتمثلة في(العوامل المرتبطة بالمراجعين الداخليين، الاستقلال التنظيمي، نشاط المراجعة الداخلية) وتقويم أداء الاستثمار في المصارف السودانية، وجود ارتباط طردي قوي بين وجود نظام للرقابة على الجودة وتقويم أداء الاستثمار. في المصارف السودانية، بناء على النتائج التي تم التوصل اليها اوصت الدراسة المصارف السودانية بتعزيز فعالية المراجعة الداخلية من خلال تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية مشتركة مع المراجعين الخارجيين، ووضع سياسات واضحة لتعزيز الاستقلالية التنظيمية، وتطوير استراتيجيات شاملة لتحسين عمليات المراجعة وتوفير التدريب المستمر للمراجعين الداخليين.

كلمات مفتاحية: جودة المراجعة، الاستقلال التنظيمي، جودة الرقابة، تقويم الأداء الاستثماري

Abstract:

The study aimed to measure the impact of internal audit quality on investment performance evaluation in Sudanese banks, as these banks face challenges that call for improving audit systems to enhance investment performance. The study used a descriptive and analytical approach and questionnaires to collect data, and found that there was a weak correlation

between internal audit quality (such as auditor independence and audit activity) and investment performance evaluation, while there was a strong correlation with the existence of a quality control system. The study recommended enhancing the effectiveness of internal audit through workshops and joint training with external auditors, developing policies and strategies to improve auditing and continuous training for auditors.

Keywords: Audit quality, organisational independence, regulatory independence, control quality, investment performance evaluation

مقدمة:

تعتبر المراجعة الداخلية أحد الركائز الأساسية لحوكمة الشركات، حيث تمثل دورًا مهمًا في تعزيز الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر. وفي ظل التطورات المتسارعة في بيئة الأعمال، أصبحت جودة المراجعة الداخلية من أهم العوامل في نجاح المنظمات وتحقيق أهدافها. وذلك من خلال التزام المراجعين بالمعايير المهنية والأخلاقية، بالإضافة إلى كفاءتهم في تحديد المخاطر وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين الأداء.

تعد عملية تقويم أداء الاستثمار من أهم الأنشطة التي تقوم بها المصارف، حيث تساعد في اتخاذ قرارات استثمارية سليمة وتحقيق أقصى عائد ممكن. وتتأثر هذه العملية بعدة عوامل، منها حجم الاستثمارات، درجة المخاطرة، وكفاءة إدارة الموارد المالية.

في ضوء ما سبق تسلط هذه الدراسة الضوء على أثر جودة المراجعة الداخلية في تقويم أداء الاستثمار في المصارف السودانية. حيث تهدف إلى معرفة العلاقة بين مختلف عناصر جودة المراجعة الداخلية، كالاستقلالية ووجود نظام للرقابة على الجودة، وبين فعالية تقويم أداء الاستثمار. وتأتي هذه الدراسة في ظل الحاجة الملحة لتحسين أداء الاستثمار في المصارف السودانية لمواكبة التطورات الاقتصادية والمنافسة العالمية. ومن المأمول أن تساهم نتائج هذه الدراسة في تعزيز الممارسات المهنية للمراجعة الداخلية وتحسين جودة القرارات الاستثمارية في المصارف.

مشكلة الدراسة:

تتمثل مشكلة الدراسة في التحديات التي تواجهها المصارف السودانية في تقويم أداء الاستثمار، حيث تتأثر هذه العملية بعدة عوامل تتعلق بالحوكمة والمراجعة الداخلية. ومن أبرز المشكلات ضعف العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وأداء الاستثمار، مما يعكس نقصًا في الاستقلالية والفعالية في أنشطة المراجعة. كما أن عدم وجود نظام رقابة جودة متكامل قد يؤدي إلى عدم دقة التقييمات، مما يؤثر سلبًا على قدرة المصارف على اتخاذ قرارات استثمارية رشيدة. بالإضافة إلى ذلك، تفتقر العديد

من المصارف إلى استراتيجيات فعالة لتقييم المخاطر المرتبطة بالاستثمار، مما يزيد من احتمالية الفشل في تحقيق الأهداف المالية المرجوة. هذه العوامل مجتمعة تسلط الضوء على الحاجة الملحة لتحسين نظم المراجعة والرقابة داخل المصارف لتعزيز أداء الاستثمار، لذلك يسعى الباحثان الى تحديد مدى تأثير جودة المراجعة الداخلية في تقويم أداء الاستثمار بالمصارف السودانية، ولمعرفة تلك العلاقة يمكن صياغة المشكلة في التساؤلات الآتية:

- ما هي العوامل المرتبطة بالمراجعين الداخليين التي تؤثر على تقويم أداء الاستثمار؟
- كيف يؤثر الاستقلال التنظيمي للمراجعة الداخلية على فعالية تقويم أداء الاستثمار؟
- ما هو دور نشاط المراجعة الداخلية في تحسين أداء الاستثمار في المصارف؟
- كيف يساهم وجود نظام للرقابة على الجودة في تعزيز أداء الاستثمار؟

أهمية الدراسة:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في تعزيز الفهم الأكاديمي للعوامل المؤثرة في تقويم أداء الاستثمار في المصارف السودانية. من خلال دراسة العلاقات بين المراجعة الداخلية وأداء الاستثمار، يمكن للباحثين تطوير نماذج نظرية تساهم في تحسين الممارسات المهنية. كما أن النتائج المستخلصة من هذه الدراسة يمكن أن تساهم في إثراء الأدبيات المتعلقة بالمراجعة الداخلية، مما يعزز من أهمية هذا المجال في الأبحاث المستقبلية.

كما تبرز أهمية الدراسة العملية من خلال توفير معلومات للمصارف السودانية حول كيفية تحسين أداء الاستثمار من خلال تعزيز الممارسات المتعلقة بالمراجعة الداخلية. من خلال فهم العلاقات بين العوامل المختلفة، مما يمكن المصارف من اتخاذ قرارات استراتيجية أكثر فعالية، وبالتالي المساهمة في تحسين الكفاءة التشغيلية وزيادة العوائد الاستثمارية. كما أن تطبيق نتائج هذه الدراسة يمكن أن يؤدي إلى تحسين نظم الرقابة والحوكمة، مما يعزز من استقرار القطاع المصرفي ويزيد من ثقة المستثمرين.

أهداف الدراسة:

يهدف بشكل رئيس الى قياس اثر جودة المراجعة الداخلية في تقويم أداء الاستثمار في المصارف السودانية وتتفرع منه الأهداف التالية:

1. تحديد العوامل المرتبطة بالمراجعين الداخليين التي تؤثر على تقويم أداء الاستثمار.
2. تحليل تأثير الاستقلال التنظيمي للمراجعة الداخلية على فعالية تقويم أداء الاستثمار.
3. التعرف على دور نشاط المراجعة الداخلية في تحسين أداء الاستثمار في المصارف.
4. تقييم مساهمة نظام الرقابة على الجودة في تعزيز أداء الاستثمار.

فرضيات الدراسة:

في ضوء عرض المشكلة والهدف من البحث يمكن صياغة الفرضيات على النحو الآتي:

1. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوامل مرتبطة بالمراجعين الداخليين وتقييم أداء الاستثمار
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستقلال التنظيمي للمراجعة الداخلية و تقييم أداء الاستثمار

3. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نشاط المراجعة الداخلية وتقييم أداء الاستثمار
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود نظام للرقابة علي الجودة و تقييم أداء الاستثمار

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي.

الدراسات السابقة:

سوف يستعرض الباحثان الدراسات السابقة ذات العلاقة أثر جودة المراجعة الداخلية في تقييم أداء الاستثمار ، ويتم عرضها من خلال إستعراض المشكلة والأهداف بالإضافة إلى اهم النتائج كما يلي:

دراسة: الست و حسين، (2012م)⁽¹⁾: تتمثل مشكلة الدراسة في عدم كفاءة تشغيل الموارد المالية في شركتي التأمين الوطنية والتأمين العراقية، مما يؤثر سلباً على أدائهما الاستثماري نتيجة ضعف كفاءة الإدارة المالية وغياب التشريعات الخاصة بقطاع التأمين. يهدف البحث إلى تقييم كفاءة أداء الاستثمارات في هاتين الشركتين وتقديم توصيات لتحسين أدائهما. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الشركتين تعانيان من عدم المرونة في التوسع بالمشاريع الاستثمارية بسبب تبعيتهما للدولة، مما يحد من خياراتهما، كما أن اعتماد مبدأ تنويع الاستثمارات يعد ضرورياً لتحسين الربحية وتقليل المخاطر، مما يستدعي ضرورة اتباع منهج علمي سليم في اتخاذ القرارات الاستثمارية واستحداث قسم خاص بإدارة المخاطر.

دراسة: محمد إسحق (2013 م)⁽²⁾:

تتمثل مشكلة الدراسة في عدم اليقين المرتبط بنتائج الأحداث المستقبلية في مجال الاستثمار في الأوراق المالية، حيث يواجه المستثمرون مخاطر تتعلق بالتقلبات في العوائد المستقبلية، مما قد يؤدي إلى خسائر مالية. تهدف الدراسة إلى توضيح دور جودة المراجعة وحوكمة الشركات في تحسين القرارات الاستثمارية وتقليل المخاطر المرتبطة بها في سوق الأوراق المالية. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن جودة المراجعة ساهمت في تقليل آثار المخاطر الاستثمارية من خلال تعزيز كفاءة القرارات

الاستثمارية، كما أن لجنة المراجعة زادت من مصداقية تقارير المراجعة الخارجية، مما أسهم في تقليل المخاطر الاستثمارية.

دراسة : أحمد نصر (2014م)⁽³⁾

تتمثل مشكلة الدراسة في التوزيع النسبي غير المتكافئ لاستثمارات أموال واحتياطيات صندوق التأمين الاجتماعي في مصر، بالإضافة إلى المخاطر التي تواجه العملية الاستثمارية، مثل التقلب في معدلات العائد، مما يزيد من درجة خطورة محافظ الاستثمار. تهدف الدراسة إلى قياس درجة خطورة العناصر الاستثمارية داخل المحافظ باستخدام الانحراف المعياري ومعامل الاختلاف المعياري، وترتيب هذه العناصر وفقاً لدرجة خطورتها. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن السندات الحكومية تعتبر آمنة نسبياً، حيث لا تواجه مخاطر التوقف عن السداد، لكن تتعرض لمخاطر عدم توافق فائدها مع الفائدة السائدة في السوق.

دراسة: آدم، (2019م)⁽⁴⁾

تتمثل مشكلة الدراسة في وجود تلاعب في القوائم المالية، مما أفقد المحاسبين والمراجعين الداخليين الثقة في أداء عملهم، وأثر سلباً على فعالية المراجعة الداخلية في تعزيز الثقة في هذه القوائم. تهدف الدراسة إلى التعرف على جودة المراجعة الداخلية ودورها في الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية من خلال قياس العلاقة بينهما. من أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن ضمان تنفيذ السياسات وفقاً للخطة المرسومة يعزز من العمليات التنظيمية في وحدة المراجعة الداخلية، كما أن توفير المعلومات لجميع المستويات الإدارية يساهم في ضبط عمليات المشروع ومراقبتها بشكل تلقائي.

دراسة حسينة (2021م)⁽⁵⁾

تمثلت مشكلة الدراسة في ممارسة بعض المؤسسات الجزائرية لأساليب انتهازية مما قد يؤثر سلباً على جودة القوائم المالية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات لذلك تبحث الدراسة في مدى مساهمة جودة التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية في ظل معايير التدقيق الداخلية الدولية. هدفت الدراسة الى التعرف على أثر جودة التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية في ظل معايير التدقيق الداخلية الدولية من وجهة نظر ممارسي مهنة التدقيق والمحاسبة في الجزائر، ولتحقيق غايات الدراسة تم تصميم استبيان بالاستفادة من الأدبيات السابقة المشابهة، وتوصلت الدراسة الى ان هناك أثر ايجابي ومعنوي احصائيا لجودة التدقيق في الحد من ممارسات المحاسبة الابداعية وان جودة التدقيق الداخلي في غياب معايير التدقيق الداخلية يؤثر بفاعلية مقارنة مع تطبيق معايير التدقيق الداخلي من وجهة نظر مفردات العينة.

دراسة: محمد، وموسى، (2024م)⁽⁶⁾:

تمثلت مشكلة الدراسة في تأثير التطورات في المراجعة الداخلية بمرور الوقت من حيث المعايير والاعتماد التنظيمي والاستقلالية وظهور التحول الرقمي وعلاقته بتحسين جودة المراجعة الداخلية ودورها في تقييم المخاطر. هدفت الدراسة إلى اختبار تأثير التحول الرقمي على جودة المراجعة الداخلية، توصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي له علاقة إيجابية بجودة المراجعة الداخلية. فوجود قواعد وضوابط منظمة لآليات التحول الرقمي تعمل على توفير نظم وثقافة تكنولوجية ومالية أثناء تطبيق وظيفة المراجعة الداخلية. ويعمل التحول الرقمي على توافر الكوادر الفنية والكفاءات العالية للإشراف أثناء أداء وظيفة المراجعة الداخلية. كما يساهم التحول الرقمي في تحسين جودة وظيفة المراجعة الداخلية والمترتبة بفريق عمل المراجعة الداخلية من خلال: تحسين فعالية الكفاءة المهنية من خلال التأهيل العلمي؛ زيادة فعالية الكفاءة المهنية من خلال التأهيل المهني والعملية المناسب لفريق العمل؛ زيادة التعليم والتدريب المستمر لفريق عمل المراجعة الداخلية؛ زيادة الموضوعية لفريق العمل. التعليق على الدراسات السابقة:

ركزت الدراسات السابقة على أهمية تقييم الأداء الاستثماري للمنشآت، سواء في مجال التأمين أو الأوراق المالية أو صناديق التأمين الاجتماعي. حيث ركزت الدراسات السابقة على قياس كفاءة الأداء الاستثماري وتقييمه، والعوامل المؤثرة فيه كجودة المراجعة الداخلية وحوكمة الشركات. في حين تهدف دراسة الباحثين إلى قياس أثر جودة المراجعة الداخلية على تقويم أداء الاستثمار في المصارف السودانية. أما الاختلاف فيتمثل في أن دراسة الباحثين ركزت على قطاع المصارف السودانية، بينما تناولت الدراسات السابقة قطاعات مختلفة كالتأمين والأوراق المالية والتأمين الاجتماعي. كما أن دراسة الباحثين قدمت نتائج مختلفة عن الدراسات السابقة، مثل وجود ارتباط طردي ضعيف بين بعض عوامل جودة المراجعة الداخلية وتقويم أداء الاستثمار. وبالتالي، تكمن الفجوة البحثية في عدم وجود دراسات سابقة تناولت تأثير جودة المراجعة الداخلية على تقويم أداء الاستثمار في قطاع المصارف السودانية بشكل مباشر. مما يجعل دراسة الباحثين ذات أهمية خاصة في هذا المجال.

المبحث الأول: الإطار النظري

المطلب الأول: جودة المراجعة الداخلية

قد ازدادت أهمية المراجعة الداخلية في المشروعات الاستثمارية بعد الحرب العالمية الثانية. حيث يقوم المراجع الداخلي بدور محوري في تقييم مدى التزام المنشأة باللوائح والقوانين، بالإضافة إلى تقييم كفاءة وفعالية الأداء المؤسسي⁽⁷⁾. تُعرف المراجعة الداخلية بأنها نشاط مستقل وموضوعي يهدف إلى تحسين العمليات وإضافة قيمة للمنشأة من خلال تقييم وإدارة المخاطر⁽⁸⁾. كما تُعرف جودة المراجعة الداخلية بأنها الوسائل والإجراءات اللازمة لتنفيذ عملية المراجعة بشكل يتسم بالاحترافية⁽⁹⁾. مما

يتيح اكتشاف نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين الأداء وتحقيق الأهداف المؤسسية⁽¹⁰⁾.

لتحقيق فعالية نظام المراجعة الداخلية، يتطلب الأمر توفر مجموعة من العوامل الأساسية التي تساهم في تعزيز جودة الأداء⁽¹¹⁾. ومن اهم هذه العوامل أن يتمتع أفراد المراجعة الداخلية بالتأهيل العلمي والعملية المناسب، مع ضرورة تخطيط وتنفيذ برامج المراجعة بكفاءة واستمرارية. كما يتعين على الإدارة اتخاذ الإجراءات اللازمة بناءً على ملاحظات التقارير المقدمة من المراجعين، مع التأكيد على وضوح وحسم هذه التقارير. ومن الضروري أيضًا رفع التقارير إلى الإدارة العليا للحصول على تأييدها، مع التزام المراجع الداخلي بالمعايير المهنية وقواعد السلوك. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن يمتلك المراجعون معرفة تامة بتكنولوجيا المعلومات الحديثة وقدرة على الحكم وإبداء الرأي الفني المحايد⁽¹²⁾. كما ينبغي أن يكون لديهم فهم عميق للاستراتيجيات المؤسسية، مع وعي الإدارة العليا بأهمية وظيفة المراجعة الداخلية. وأخيرًا، يجب أن تكون هناك لجنة مراجعة تعمل بكفاءة وفعالية⁽¹³⁾. كما تحدد المعايير المهنية عدة عوامل لضمان جودة المراجعة الداخلية، مثل الأهلية، الموضوعية، جودة الأداء، معرفة المراجع الداخلي بعمليات الشركة، دعم الإدارة،⁽¹⁴⁾ وخضوع المراجعة الداخلية للفحص من قبل جهات خارجية ذات خبرة⁽¹⁵⁾.

المطلب الثاني: تقييم المشروعات الاستثمارية:

تعتبر المشروعات الاستثمارية مجموعة من الأنشطة المستقبلية التي تتطلب التنبؤ بالتقديرات المختلفة للبيانات اللازمة لتحديد قيمتها. يتضمن هذا التنبؤ عنصر عدم اليقين، حيث قد تكون بعض التقديرات صحيحة بينما قد تكون أخرى بعيدة عن الواقع، خاصة مع زيادة الفترة الزمنية التي يتم خلالها تقدير القيم. تشمل المشروعات الاستثمارية شراء أصول ثابتة ذات أعمار إنتاجية طويلة الأجل، مما يستدعي استهلاكها على مدى عدة سنوات. وقد تنشأ عن هذه المشروعات نوعان من النفقات: النفقات الحضارية، التي تتعلق بشراء الأصول الثابتة، والنفقات المستقبلية، التي تشمل النفقات السنوية المتكررة اللازمة للقيام بالأنشطة اليومية مثل نفقات الصيانة وأجور العمال⁽¹⁶⁾.

يعتبر تقويم المشروع الاستثماري من الموضوعات الرئيسية التي حظيت باهتمام كبير من قبل الكتاب والباحثين، حيث تواجه الإدارة تحديات اتخاذ قرارات قبول أو رفض المشاريع، بالإضافة إلى المفاضلة بين مجموعة من الخيارات المتاحة لاختيار الأنسب⁽¹⁷⁾. وتتأثر عملية تقييم المشاريع بعدة عوامل رئيسية، منها الربحية التي تعد من الأهداف الأساسية للوحدات الاقتصادية، حيث تُستخدم مؤشرات الربحية للمقارنة بين البدائل⁽¹⁸⁾. كما يعتبر التضخم من أهم العوامل في تقويم المشاريع، نظرًا لتأثيره على قيمة النقود والأسعار المستقبلية⁽¹⁹⁾. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب تقييم المشاريع دراسة

السوق وفهم الطلب المحلي والدولي على المنتجات⁽²⁰⁾ ، فضلاً عن كيفية تمويل الاستثمارات وتحديد المصادر المناسبة. كما يعتبر عامل الوقت أيضاً مهماً، حيث يميز بين الاستثمارات طويلة الأجل وقصيرة الأجل، مما يؤثر على المخاطر والعوائد المتوقعة. وأخيراً، يجب أن تؤخذ التكاليف والمخاطر بعين الاعتبار، حيث تشمل التكاليف الثابتة والجارية، بينما تتعلق المخاطر باحتمالات الخسارة والتقلبات الاقتصادية والسياسية.⁽²¹⁾

يرى الباحثان من خلال استعراض الاطار النظري تبرز العلاقة بين جودة المراجعة الداخلية وتقييم أداء المشروعات الاستثمارية في كون المراجعة الداخلية تعمل على تعزيز فعالية الأداء المؤسسي، مما ينعكس بشكل مباشر على نجاح المشروعات الاستثمارية. فالجودة العالية للمراجعة الداخلية، التي تشمل الالتزام بالمعايير المهنية وتقديم تقارير واضحة وموضوعية، تساهم في اكتشاف نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية وتقديم التوصيات اللازمة لتحسين الأداء. هذا بدوره يمكن الإدارة من اتخاذ قرارات رشيدة بشأن قبول أو رفض المشاريع، بالإضافة إلى تقييم الخيارات البديلة المتاحة. كما أن جودة المراجعة الداخلية تعزز من قدرة المنشأة على إدارة المخاطر والتكيف مع التغيرات الاقتصادية، مما يساهم في تحقيق الأهداف الاستثمارية بكفاءة وفعالية.

المبحث الثاني: الدراسة الميدانية

أولاً: تصميم أداة الدراسة

يتناول الباحثان إجراءات الدراسة الميدانية التي اتبعها لتحقيق أهداف البحث. بدأ بتصميم استبانة الدراسة الميدانية، مستندين إلى الأدبيات السابقة المتعلقة بموضوع الدراسة والمتمثل في أثر جودة المراجعة الداخلية في تقويم أداء الاستثمار. حيث تم عرض الاستبانة بصورتها الأولية على بعض المختصين كمحكمين لإبداء الرأي والملاحظات، وفي ضوءها تم حذف وتعديل بعض الفقرات لتحقيق الصياغة المناسبة والحيادية الممكنة. وبناءً على ذلك، تم إعداد الاستبانة في صورتها النهائية، واشتملت على قسمين: الأول للبيانات الأولية لأفراد العينة، والثاني يحتوي على (39) عبارة موزعة على محاور الدراسة. وبذلك يكون الباحثان قد أرسيا الأسس المنهجية للدراسة الميدانية من خلال تصميم أداة البحث وفق الأصول العلمية.

القسم الثاني: يحتوي على عدد (29) عبارة موزعة على النحو التالي:

جدول (1)

توزيع عبارات الاستبانة.

م	محاور الدراسة	عدد العبارات
---	---------------	--------------

1	المحور الأول
أ	البعد الثاني: الاستقلال التنظيمي للمراجعة الداخلية.
ب	البعد الثالث: نشاط المراجعة الداخلية.
ج	البعد الرابع: وجود نظام للرقابة علي الجودة.
د	البعد الثاني: الاستقلال التنظيمي للمراجعة الداخلية.
2	المحور الثاني
	10

المصدر: إعداد الباحث ، الدراسة الميدانية، 2023م .

ثانيا: وصف مجتمع وعينة الدراسة :

يُقصد بمجتمع الدراسة المجموعة الكلية من العناصر التي يسعى الباحثان لتعميم النتائج عليهما، حيث يتمثل مجتمع الدراسة في عينة من المصارف السودانية في ولاية الخرطوم. تم اختيار عينة البحث بطريقة عشوائية، حيث تم توزيع 150 استبانة على جميع المستويات في مجتمع البحث، واسترجاع 136 استبانة سليمة لاستخدامها في التحليل.

ثالثا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

قام الباحثان بترميز أسئلة الاستبانة وتفرغ البيانات التي تم جمعها باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) ، حيث تم تحليل البيانات من خلال مجموعة من الأساليب الإحصائية المناسبة لطبيعة البيانات ونوع المتغيرات. شملت الأساليب المستخدمة اختبار الثبات باستخدام معامل ألفا كرونباخ، حيث يُعتبر المقياس جيدا إذا كانت قيمته تتجاوز 60%. بالإضافة إلى ذلك، تم استخدام الإحصاء الوصفي لوصف خصائص عينة الدراسة، بما في ذلك إنشاء جداول تكرارية وتحليل الانحراف المعياري. لاختبار فرضيات الدراسة، تم استخدام الانحدار الخطي البسيط، حيث قام الباحثان بتحليل البيانات الأساسية وتلخيصها في جداول، وحساب المتوسط والانحراف المعياري لجميع العبارات، مما ساعد في فهم الاتجاه العام لآراء المستجيبين.

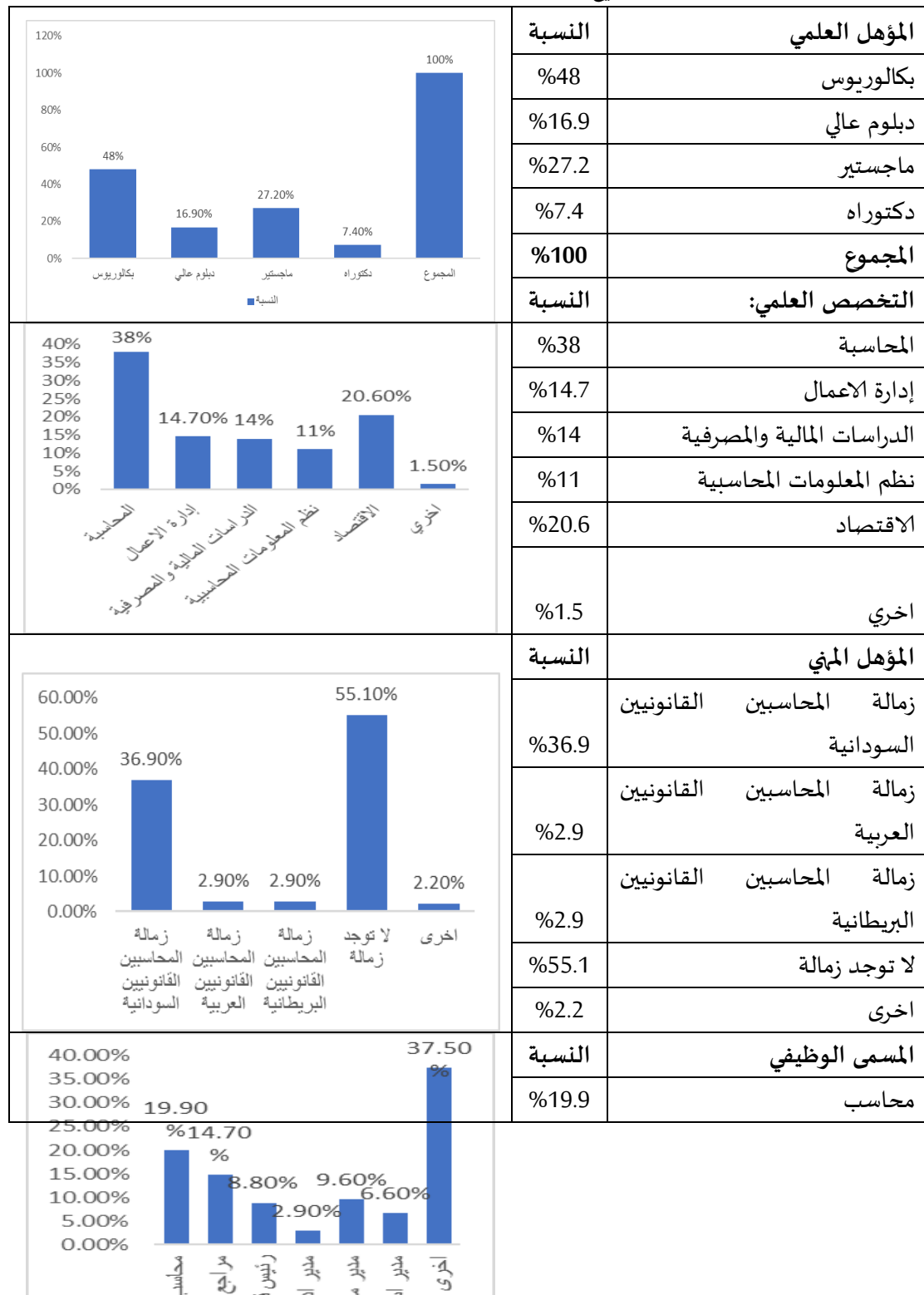
رابعا: صدق وثبات الاستبانة :

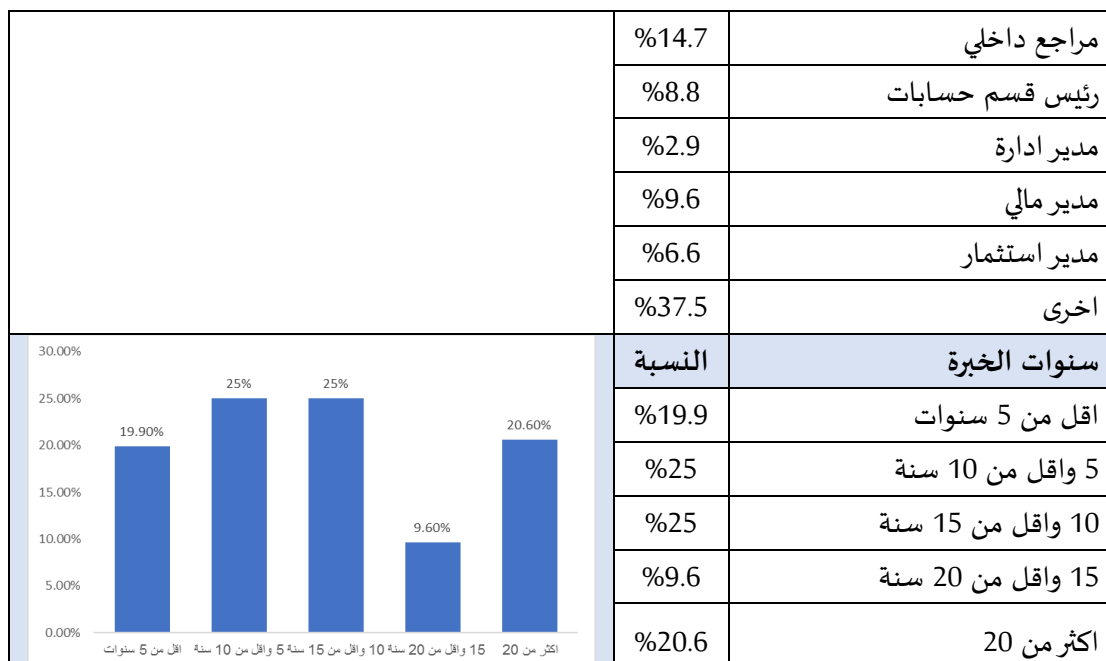
تتعلق صدق وثبات الاستبانة بجودة الأداة المستخدمة في جمع البيانات، حيث تم عرض المقياس على مجموعة من المحكمين الأكاديميين لتقييمه، مما يعكس الصدق الظاهري. استجاب الباحث لآراء المحكمين وأجرى التعديلات اللازمة لتحسين الاستبانة. أما بالنسبة للثبات، فقد تم حساب معامل ألفا كرونباخ، الذي بلغ قيمته 0.948، مما يدل على درجة عالية من الثبات ويعكس قدرة الأداة على قياس ما صممت من أجله بشكل موثوق. هذه الإجراءات تعزز من موثوقية النتائج المستخلصة من الدراسة وتساهم في تحقيق أهداف البحث بدقة.

خامساً: تحليل البيانات الشخصية

الجدول (2)

توزيع العينة حسب البيانات الشخصية





يتبين من الجدول (2) توزيع العينة حسب البيانات الشخصية أن نسبة الحاصلين على درجة البكالوريوس تمثل 48%، مما يدل على أن غالبية الأفراد يمتلكون مستوى تعليميًا جيدًا، بينما تبرز نسبة 27.2% من حاملي درجة الماجستير، مما يعكس وجود خبرات أكاديمية متقدمة. من جهة أخرى، تشير نسب التخصصات العلمية إلى تنوع الخلفيات الأكاديمية، حيث يسيطر تخصص المحاسبة بنسبة 38%، مما يعكس أهمية هذا المجال في تقييم جودة المراجعة الداخلية. كما أن نسبة 55.1% من الأفراد لا يحملون أي زمالة مهنية، مما قد يشير إلى وجود فجوة في التأهيل المهني قد تؤثر على جودة الأداء. بالنسبة للمسميات الوظيفية، فتظهر أن 19.9% من الأفراد يعملون كمحاسبين، بينما تمثل نسبة المراجعين الداخليين 14.7%، مما يبرز أهمية دورهم في العملية المراجعة. وأخيرًا، تعكس سنوات الخبرة تنوعًا في الخلفيات المهنية، حيث تتوزع الخبرات بين الفئات المختلفة، مما يعزز من قدرة الدراسة على تقديم نتائج موثوقة تعكس الواقع العملي في المصارف السودانية. هذه البيانات تعكس التنوع والعمق في العينة، مما يعزز مصداقية النتائج المستخلصة من الدراسة.

سادسًا: الإحصاءات الوصفية (الوسط الحسابي والانحراف المعياري) لعبارات المحاور:

المحور الأول: جودة المراجعة الداخلية.

جدول (3)

الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الأول

العبارة	الوسط	الانحراف	درجة
---------	-------	----------	------

الموافقة	المعياري	الحسابي	
البعد الأول: عوامل مرتبطة بالمراجعين الداخليين			
مرتفعة جدا	.57	4.3	تخطيط وتنفيذ برامج المراجعة الداخلية بكفاءة وفعالية واستمرارية خلال العام.
مرتفعة جدا	.51	4.5	يؤدي المراجع الداخلي مسئولية بما يتمشى مع المعايير المهنية وقواعد السلوك المهني المتعارف عليه.
مرتفعة جدا	.60	4.3	التأكد من سلامة اسس الضبط مع اقتراح سبل تحسينها.
مرتفعة جدا	.63	4.2	التأكد من عدم وجود عوامل تؤدي الي انخفاض الارباح.
مرتفعة جدا	.62	4.4	تتوفر دورات تدريبية للمراجعين الداخليين واكتسابهم مجموع من المهارات الخاصة بكشف الخطاء.
البعد الثاني: الاستقلال التنظيمي للمراجعة الداخلية.			
مرتفعة جدا	.71	4.6	يتم ممارسة اعمال المراجعة الداخلية باستقلال وحياد تام.
مرتفعة جدا	.72	4.5	يتم التأكيد علي الاستقلال الذهني للمراجع في برامج التدريب والاشراف وقوائم استقصاء مراجعة عمليات المراجعة.
مرتفعة جدا	.65	4	يقوم مراجعي المصرف بالاطلاع علي قوائم الاستقصاء لأغراض تقييم وتحديد استقلاليتهم.
مرتفعة	.91	3.7	يقوم موظف مسؤول في المصرف بالتأكد من اكتمال بيانات الالتزام بالاستقلالية والبت في اية حالات استثنائية قد تنشأ.
البعد الثالث: نشاط المراجعة الداخلية.			
مرتفعة	.72	3.9	تقويم وتصميم وتنفيذ فعالية الاخلاقيات بالمنشأة والمرتبطة بالأهداف والبرامج والانشطة.
مرتفعة	.73	3.9	تقويم ما إذا كانت المعلومات المتوفرة عن حوكمة الشركات تساعد وتدعم استراتيجيات واهداف المنشأة.
مرتفعة	.76	3.8	توفير الضمانات الخاصة بعمليات ادارة المخاطر من حيث التصميم واسلوب العمل.

مرتفعة	.83	3.7	توفير الضمانات علي فعالية الرقابة وكفاءة اسلوب التعامل مع المخاطر الهامة.
مرتفعة جدا	.72	4.1	تقييم التقارير التي تحد من المخاطر الرئيسية.
البعد الرابع: وجود نظام للرقابة علي الجودة.			
مرتفعة جدا	.54	4.6	التأكد من اعمال المراجعة الداخلية قد تم اداؤها وفقا لمعايير المراجعة المتعارف عليها.
مرتفعة جدا	.54	4.6	التأكد من خلو القوائم المالية من الاخطاء والتحريفات المؤثرة او الجوهرية.
مرتفعة جدا	.65	4.1	مراجعة وتقويم الاستراتيجيات والرقابة علي تنفيذها.
مرتفعة	.65	4.2	لدي المراجعين المهارة والكفاءة المهنية التي تمكنهم من اداء الاعمال الموكلة بهم.
مرتفعة جدا	.64	4.4	نهتم بالتدريب المستمر والتوعية في مجال موضوعية المراجعين الداخليين.

يوضح جدول (3) الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الأول، حيث تتراوح درجات الموافقة بين عبارات مختلفة تتعلق بعوامل مرتبطة بالمراجعين الداخليين ونشاط المراجعة الداخلية. أعلى نتيجة سجلت كانت للعبارة "يؤدي المراجع الداخلي مسئولية بما يتمشى مع المعايير المهنية وقواعد السلوك المهني المتعارف عليه" بمتوسط حسابي قدره 4.5، مما يدل على توافق عالٍ مع أهمية الالتزام بالمعايير المهنية. في المقابل، كانت أقل نتيجة للعبارة "يقوم موظف مسؤول في المصرف بالتأكد من اكتمال بيانات الالتزام بالاستقلالية والبت في أية حالات استثنائية قد تنشأ" بمتوسط 3.7، مما يشير إلى وجود حاجة لتحسين هذا الجانب لضمان الاستقلالية الفعالة

يشير الاتجاه العام للمحور ككل إلى ارتفاع درجات الموافقة على معظم العبارات، مما يدل على وعي الأفراد بأهمية جودة المراجعة الداخلية ودورها في تعزيز الأداء المؤسسي. ومع ذلك، فإن الفجوة بين أعلى وأدنى النتائج تشير إلى ضرورة التركيز على تعزيز الاستقلالية والرقابة لضمان تحقيق الأهداف المرجوة من المراجعة الداخلية.

المحور الثاني: تقويم اداء الاستثمار.

جدول رقم (4)

الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني

العبارات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
نقوم بالتحديد الدقيق للمشكلة التي تحيط بالمشروع والتعرف علي ابعادها وتحديد الاهداف التي يسعى المشروع الي تحقيقها.	4.3	.63	مرتفعة جدا
نعمل علي تحقيق وتوصيف الخطط البديلة التي تحقق اهداف المشروع.	4.2	.59	مرتفعة جدا
نقوم بتقويم الخطط البديلة.	3.8	.73	مرتفعة
نقوم باختيار افضل البدائل الاستثمارية.	3.9	.92	مرتفعة
نقوم بدراسة وتحليل هيكل الاسعار للمنتج المحلي المماثل والمستورد ومن ثم تسعير المنتج الجديد عي ضوء الاسعار وتكلفة الانتاج المتوقعة.	3.7	.80	مرتفعة
نقوم بدراسة البدائل المنافسة وتأثيرها علي استمرارية الانتاج وحجم الطلب مستقبلا.	3.8	.80	مرتفعة
نقوم بدراسة آثار المنافسة المحلية مع تحديد قنوات البيع والتوزيع.	3.6	.78	مرتفعة
نقوم بتحديد الميزج الافضل من مصادر تمويل الاستثمار.	4.3	.65	مرتفعة جدا
نقوم بتحديد تشكيلة التمويل من مصادر التمويل المتاحة من القروض أو اموال الوحدة الذاتية أو طرح الاسهم السندات المقترحة.	3.9	.75	مرتفعة
نقوم بتحديد الظروف المختلفة التي تمكن من تحقيق احدهما مستقبلا وتؤثر علي قيمة المشروع.	3.8	.79	مرتفعة

يوضح جدول (4) الإحصاءات الوصفية لعبارات المحور الثاني حول تقويم أداء الاستثمار، حيث تتراوح درجات الموافقة بين العبارات المختلفة. أعلى نتيجة سجلت كانت للعبارة "يتم تحديد الميزج الأفضل من مصادر تمويل الاستثمار" بمتوسط حسابي قدره 4.3، مما يدل على توافق عالٍ مع أهمية تحديد مصادر التمويل بشكل دقيق. في المقابل، كانت أقل نتيجة للعبارة "نقوم بدراسة آثار المنافسة المحلية مع تحديد قنوات البيع والتوزيع" بمتوسط 3.6، مما يشير إلى وجود حاجة لتحسين هذا الجانب لفهم تأثير المنافسة بشكل أفضل.

يشير الاتجاه العام للمحور ككل إلى ارتفاع درجات الموافقة على معظم العبارات، مما يدل على وعي الأفراد بأهمية تقويم أداء الاستثمار وضرورة تحديد المشكلات والأهداف بوضوح. ومع ذلك، فإن الفجوة بين أعلى وأدنى النتائج تشير إلى ضرورة التركيز على تعزيز دراسة المنافسة وتحديد قنوات التوزيع لضمان تحقيق الأهداف الاستثمارية بكفاءة.

سابعاً: اختبار الفرضيات:

1. اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى من فرضيات الدراسة على الآتي:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوامل مرتبطة بالمراجعين الداخليين و تقويم أداء الاستثمار".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر عوامل مرتبطة بالمراجعين الداخليين في الميزة التنافسية ، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن عوامل مرتبطة بالمراجعين الداخليين كمتغير مستقل (x_1)، و تقويم أداء الاستثمار (y_1) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (5)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الأولى

معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{\beta}_0$	1.403	2.966	معنوية
$\hat{\beta}_1$	0.596	5.510	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.430		
معامل التحديد (R^2)	0.185		
إختبار (F)	30.363		النموذج معنوي
$y_1 = 1.403 + 0.596x_1$			

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2023م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي ضعيف بين عوامل مرتبطة بالمراجعين الداخليين مستقل، تقويم أداء الاستثمار كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.430).

- بلغت قيمة معامل التحديد (0.185)، وهذه القيمة تدل على أن عوامل مرتبطة بالمراجعين الداخليين كمتغير مستقل يؤثر بـ(18.5%) على تقويم اداء الاستثمار(المتغير التابع).
 - نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (30.363) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
 - 1.403: متوسط تقويم اداء الاستثمار عندما تكون عوامل مرتبطة بالمراجعين الداخليين تساوي صفراً.
 - 0.596: وتعني زيادة عوامل مرتبطة بالمراجعين الداخليين وحدة واحدة يزيد من تقويم اداء الاستثمار بـ59.6%.
- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الأولى والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين عوامل مرتبطة بالمراجعين الداخليين وتقويم اداء الاستثمار " قد تحققت.
2. اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية من فرضيات الدراسة على الآتي:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستقلال التنظيمي للمراجعة الداخلية وتقويم اداء الاستثمار".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر الاستقلال التنظيمي للمراجعة الداخلية في تقويم اداء الاستثمار ، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن الاستقلال التنظيمي للمراجعة الداخلية كمتغير مستقل (x_2)، و تقويم اداء الاستثمار (y_1) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (6)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثانية

معاملات الإنحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{\beta}_0$	2.082	0.000	معنوية
$\hat{\beta}_1$	0.453	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.466		
معامل التحديد	0.217		

		(R^2)
النموذج معنوي	37.229	إختبار (F)
$y_1 = 2.082 + .453x_2$		

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2022م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي ضعيف بين الاستقلال التنظيمي للمراجعة الداخلية كمتغير مستقل، تقويم اداء الاستثمار كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.466).
 - بلغت قيمة معامل التحديد (0.212)، وهذه القيمة تدل على أن الاستقلال التنظيمي للمراجعة الداخلية كمتغير مستقل يؤثر بـ (21.2%) على تقويم اداء الاستثمار (المتغير التابع).
 - نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (37.229) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
 - 2.082 : متوسط تقويم اداء الاستثمار عندما يكون الاستقلال التنظيمي للمراجعة الداخلية تساوي صفراً.
 - 0.453: وتعني زيادة الاستقلال التنظيمي للمراجعة الداخلية وحدة واحدة يزيد من تقويم اداء الاستثمار بـ 45.3%.
- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثانية والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الاستقلال التنظيمي للمراجعة الداخلية و تقويم اداء الاستثمار" قد تحققت.
3. إختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة من فرضيات الدراسة على الآتي:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نشاط المراجعة الداخلية و تقويم اداء الاستثمار".

هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر نشاط المراجعة الداخلية في تقويم اداء الاستثمار ، وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب الإنحدار الخطي البسيط في بناء النموذج حيث أن نشاط المراجعة الداخلية كمتغير مستقل (x_3)، و تقويم اداء الاستثمار (y_1) كمتغير تابع وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (7)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الثالثة

معاملات الإنحدار	أختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{\beta}_0$	2.295	8.670	معنوية
$\hat{\beta}_1$	0.435	6.519	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.491		
معامل التحديد (R ²)	0.241		
إختبار (F)	42.493		النموذج معنوي
$y_1 = 2.295 + .435x_s$			

المصدر: إعداد الباحث من الدراسة الميدانية، 2023م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي ضعيف بين نشاط المراجعة الداخلية كمتغير مستقل، و تقويم اداء الاستثمار كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.241).
 - بلغت قيمة معامل التحديد (0.491)، وهذه القيمة تدل على أن نشاط المراجعة الداخلية كمتغير مستقل يؤثر بـ (49.1%) على تقويم اداء الاستثمار (المتغير التابع).
 - نموذج الإنحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة إختبار (F) (42.493) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
 - 2.295 : متوسط الحد من تقويم اداء الاستثمار عندما يكون نشاط المراجعة الداخلية يساوي صفرًا.
 - 0.435: وتعني زيادة نشاط المراجعة الداخلية وحدة واحدة يزيد من تقويم اداء الاستثمار بـ 43.5%.
- مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الثالثة والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نشاط المراجعة الداخلية وتقويم اداء الاستثمار " قد تحققت.
4. اختبار الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الرابعة من فرضيات الدراسة على الآتي:

" توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود نظام للرقابة علي الجودة وتقويم اداء الاستثمار".
 هدف وضع هذه الفرضية إلى بيان أثر وجود نظام للرقابة علي الجودة وتقويم اداء الاستثمار ،
 وللتحقق من صحة هذه الفرضية سيتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط في بناء النموذج
 حيث أن وجود نظام للرقابة علي الجودة كمتغير مستقل (x_4)، وتقويم اداء الاستثمار (y_1) كمتغير تابع
 وذلك كما في الجدول الآتي:

جدول (8)

نتائج تحليل الانحدار الخطي البسيط على عبارات الفرضية الرابعة

معاملات الانحدار	اختبار (t)	القيمة الاحتمالية (Sig)	التفسير
$\hat{\beta}_0$	1.267	0.000	معنوية
$\hat{\beta}_1$	9.686	0.000	معنوية
معامل الارتباط (R)	0.642		
معامل التحديد (R^2)	0.412		
اختبار (F)	93.826		النموذج معنوي
$y_1 = .465 + .798x_4$			

المصدر: إعداد الباحث، من الدراسة الميدانية، 2023م

ويمكن تفسير نتائج الجدول أعلاه كالآتي:

- أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين وجود نظام للرقابة علي الجودة كمتغير مستقل، وتقويم اداء الاستثمار كمتغير تابع حيث بلغت قيم معامل الارتباط البسيط (0.642).
- بلغت قيمة معامل التحديد (0.412)، وهذه القيمة تدل على أن وجود نظام للرقابة علي الجودة كمتغير مستقل يؤثر بـ (41.2%) على تقويم اداء الاستثمار (المتغير التابع).
- نموذج الانحدار البسيط معنوي حيث بلغت قيمة اختبار (F) (93.826) وهي دالة عن مستوى دلالة (0.000).
- 0.465 : متوسط تقويم اداء الاستثمار عندما يكون وجود نظام للرقابة علي الجودة يساوي صفراً.
- 0.798: وتعني زيادة وجود نظام للرقابة علي الجودة وحدة واحدة يزيد من تقويم اداء الاستثمار بـ 79.8%.

مما تقدم نستنتج أن فرضية الدراسة الرابعة والتي نصت على أن: " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين وجود نظام للرقابة علي الجودة وتقويم أداء الاستثمار " قد تحققت.

خاتمة:

سعت الدراسة إلى الكشف عن طبيعة العلاقة بين عوامل جودة المراجعة الداخلية وتقويم أداء الاستثمار في هذه المصارف. وتكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال تناولها لقطاع المصارف السودانية، والذي يعد محور اهتمام اقتصادي واجتماعي في السودان. وبعد عرض الاطار النظري واجراء الدراسة الميدانية توصلت الدراسة الي النتائج والتوصيات التالية:

أولاً: النتائج:

1. أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي ضعيف بين العوامل المرتبطة بالمراجعين الداخليين وتقويم أداء الاستثمار في المصارف السودانية. هذا يشير إلى أن تأثير المراجعين الخارجيين على أداء الاستثمار ليس بالقوة المطلوبة، مما قد يعيق تحقيق الأهداف الاستثمارية المرجوة.
2. كما أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي ضعيف بين الاستقلال التنظيمي للمراجعة الداخلية وتقويم أداء الاستثمار. يُظهر هذا الارتباط أن الاستقلالية في المراجعة الداخلية قد لا تكون كافية لتعزيز فعالية الأداء الاستثماري، مما يستدعي تحسين هياكل الحوكمة والتوجيهات.
3. أظهرت نتائج التقدير أيضاً وجود ارتباط طردي ضعيف بين نشاط المراجعة الداخلية وتقويم أداء الاستثمار. هذا يدل على أن الأنشطة الحالية للمراجعة الداخلية قد لا تكون كافية لتلبية احتياجات الأداء الاستثماري، مما يستدعي إعادة تقييم هذه الأنشطة وتطويرها.
4. ايضاً أظهرت نتائج التقدير وجود ارتباط طردي قوي بين وجود نظام للرقابة على الجودة وتقويم أداء الاستثمار. هذا يشير إلى أن وجود نظام رقابة فعال يعزز من أداء الاستثمار بشكل ملحوظ، مما يعكس أهمية التركيز على تحسين نظم الرقابة لضمان تحقيق الأهداف الاستثمارية.

ثانياً: التوصيات:

في ختام هذه الدراسة حول أثر جودة المراجعة الداخلية على تقويم أداء الاستثمار في المصارف السودانية، تبرز مجموعة من النتائج والاستنتاجات الهامة. فقد أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة إيجابية قوية بين جودة المراجعة الداخلية وتقويم أداء الاستثمار في هذه المصارف. كما بينت أن العامل الأكثر تأثيراً على هذا التقويم هو وجود نظام فعال للرقابة على جودة أداء وظيفة المراجعة

الداخلية. في حين كانت العوامل المرتبطة بكفاءة المراجعين الداخليين والاستقلال التنظيمي للمراجعة الداخلية ذات تأثير ضعيف نسبياً. وبناءً على هذه النتائج، تأتي الخاتمة لتستخلص أهم التوصيات والمقترحات التي من شأنها تعزيز جودة المراجعة الداخلية في المصارف السودانية بما يسهم في تحسين تقويم أداء الاستثمارات وذلك على النحو الآتي:

1. ينبغي على المصارف السودانية تعزيز التعاون مع المراجعين الخارجيين من خلال تنظيم ورش عمل ودورات تدريبية مشتركة، مما يسهم في تحسين فهمهم لاحتياجات المصارف ويعزز من فعالية تقاريرهم. كما يُفضل تطوير آليات تواصل فعالة لضمان تبادل المعلومات والخبرات، مما قد يؤدي إلى تحسين جودة المراجعة الخارجية وبالتالي تعزيز أداء الاستثمار.
2. على المصارف السودانية تعزيز الاستقلالية التنظيمية للمراجعة الداخلية من خلال وضع سياسات واضحة تضمن عدم تدخل الإدارة في أعمال المراجعة. يتطلب ذلك إنشاء لجان مراجعة مستقلة تتكون من أعضاء خارجيين، مما يعزز من نزاهة وموضوعية المراجعة الداخلية ويؤدي إلى تحسين تقويم أداء الاستثمار.
3. يتعين على المصارف السودانية زيادة فعالية نشاط المراجعة الداخلية من خلال تطوير استراتيجيات شاملة تشمل تحسين عمليات المراجعة وتوفير التدريب المستمر للمراجعين الداخليين. كما ينبغي تعزيز استخدام التكنولوجيا في عمليات المراجعة، مما يسهم في تحسين كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية وبالتالي تحسين أداء الاستثمار.
4. ينبغي على المصارف السودانية الاستثمار في تطوير نظام رقابة جودة متكامل يضمن الالتزام بالمعايير الدولية والمحلية. يتطلب ذلك إجراء تقييمات دورية لنظام الرقابة وتحديثه بناءً على نتائج هذه التقييمات، مما يعزز من فعالية الأداء ويضمن تحقيق الأهداف الاستثمارية بكفاءة عالية.

الهوامش:

(¹) الست غروب كامل محمد ، وحسين عاشور العتاي ، تقويم كفاءة أداء الاستثمارات بحث تطبيقي في شركي التأمين الوطنية والتأمين العراقية ،(بغداد: جامعة بغداد ، مجلة دراسات محاسبية ومالية - المجلد 7، العدد19، 2012م) ، صص82-

- (2) محمد إسحق عبدالرحمن عيسى، دور جودة المراجعة وحوكمة الشركات في تقليل مخاطر الإستثمار في أسواق الأوراق المالية، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة دكتوراة الفلسفة في المحاسبة، 2013م).
- (3) أحمد نصر محمود بدوي، تقييم الأداء الإستثماري لمحافظ إستثمار أموال واحتياطات التأمينات الإجتماعية بالتطبيق على الهيئة القومية للتأمينات الإجتماعية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، 2014م)
- (4) هاشم عبد الله ادم، دور جودة المراجعة الداخلية في فاعلية الرقابة على نظم المعلومات المحاسبية، دراسة ميدانية على بنك فيصل الاسلامي، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية الدراسات العليا، رسالة ماجستير في المحاسبة غير منشورة، 2019م).
- (5) حسينة ساعد بخوش، محمد بوطلاعة، دور جودة التدقيق الداخلي في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية في ظل معايير التدقيق الداخلية الدولية، (الجزائر: المركز الجامعي لمجلة، مجلة اقتصاديات المال والاعمال، المجلد 5، العدد 3، 2021م)، ص ص 251-269
- (6) محمد المرجي، موسي الرشيدى. تأثير التحول الرقمي في جودة المراجعة الداخلية، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، المجلة العربية للإدارة، المجلد 43، العدد 1، 2024م)، ص ص 78-61
- (7) ثناء على القباني، المراجعة الداخلية في ظل التشغيل الإلكتروني (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2011م)، ص 11.
- (8) أمين السيد أحمد لطفي، دراسات متقدمة في المراجعة وخدمات التأكد، (الإسكندرية: الدار الجامعية، 2010م)، ص 462.
- (9) فوزي محمد هيكمل، اطار مقترح لتطوير وظيفة المراجعة الداخلية بهدف ترشيد مستوى الإفصاح الإختياري في شركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة المصرية، العدد 3، 2012)، ص 561.
- (10) انعام محسن حسن زوليف، اثر تطبيق الحاكمية المؤسسية في جودة التدقيق الداخلي، (القاهرة: جامعة بورسعيد، كلية التجارة، مجلة البحوث المالية و التجارية، المجلد 13، العدد 2، 2012م) ص 167.
- (11) ممدوح ابو السعود، دور المراجعة في حوكمة الشركات، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، المؤتمر الوطني الاول، التدقيق الداخلي في اطار حوكمة الشركات، 24/ 9/ 2005م)، ص 333
- (12) محمد عبد الفتاح العشماوي، نموذج مقترح لتفعيل قواعد حوكمة الشركات، (القاهرة: المنظمة العربية للتنمية الادارية، ورشة عمل الفحص والتدقيق في ظل المعايير الدولية، 2- 6/ 9/ 2007)، ص 15
- (13) غريب جبر غنام، محددات اختيار مصادر الحصول علي خدمات المراجعة الداخلية و تأثيرها علي الجوده، (القاهرة: جامعة القاهرة، كلية التجارة، مجلة المحاسبة المصرية، العدد 4، 2012)، ص ص 259-260
- (14) سمير كامل محمد عيسى، العوامل المحددة لجودة وظيفة المراجعة الداخلية في تحسين جودة حوكمة الشركات، (الاسكندرية: جامعة الإسكندرية، كلية التجارة، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد 1، المجلد 45، 2008م)، ص ص 13-16
- (15) سمير كامل محمد عيسى، المرجع السابق، ص ص 13-16
- (16) ثناء محمد طعيمة، نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الإستثمارية، (القاهرة: إتراك للطباعة والنشر والتوزيع، 2003م)، ص ص 3 - 4.
- (17) المرجع السابق، ص ص 6 - 8.
- (18) يوحنا آل آدم وصالح الرزق، المحاسبة الإدارية والسياسات الإدارية الحديثة، ط 2، (عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2000م)، ص 289

- (19) عباس مهدي الشيرازي ، نظرية المحاسبة ، (الكويت : ذات السلاسل للطباعة والنشر ، 1990م) ، ص 276
- (20) تانيا قادر عبدالرحمن و يالجين فاتح سليمان ، تقييم المشاريع الإستثمارية وأثرها في إتخاذ القرارات ، (بغداد: جامعة كركوك، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 2 ، العدد 2 ، 2007م) ، ص ص 224-234
- (21) تانيا قادر عبدالرحمن و يالجين فاتح سليمان ، مرجع سابق ، ص ص 224-234